

قرار من وزير التجارة مؤرخ في 3 ديسمبر 1998 يتعلق بضبط نسبة التخفيض الدنيا الخاصة بعمليات البيع بالتخفيض الدوري أو الموسمي.

إن وزير التجارة،

بعد الإطلاع على القانون عدد 64 لسنة 1991 المؤرخ في 29 جويلية 1991 المتعلق بالمنافسة والأسعار كما تم تنقيحه وإتمامه بالقانون عدد 83 لسنة 1993 المؤرخ في 26 جويلية 1993 والقانون عدد 42 لسنة 1995 المؤرخ في 24 أفريل 1995،

وعلى القانون عدد 40 لسنة 1998 المؤرخ في 2 جوان 1998 المتعلق بطرق البيع والإشهار التجاري وخاصة الفصل 22 منه.

قرر ما يلي :

الفصل الأول - في صورة البيع بالتخفيض الدوري أو الموسمي، يجب أن لا تقل نسبة التخفيض عن 20 بالمائة لكل منتج بالمقارنة مع السعر المرجعي كما وقع تعريفه بالفصل 21 من القانون عدد 40 لسنة 1998 المشار إليه أعلاه.

الفصل 2 - على التاجر إثبات السعر المرجعي بواسطة الفواتير ووصول الطلبية أو وصولات الخلاص أو جداول الأسعار أو بأية وثيقة أخرى، وذلك عند كل طلب من طرف أعوان المراقبة المنصوص عليهم بالفصل 52 من القانون عدد 40 لسنة 1998 المشار إليه أعلاه.

تونس في 3 ديسمبر 1998.

وزير التجارة

منذر الزنايدي

اطلع عليه

الوزير الأول

حامد القروي